Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.90
28 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

# الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ (ح) من جدول الأعمال

## التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

الهند : مشروع قرار*

## تنفيذ الجزء السابع من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د ـ ٦) ، و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والى قرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

واذ تشير كذلك الى قرارها ٣٣٦٢ (د ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، والذى قامت بموجبه ، في جملة أمور ، بانشاء اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة لغرض اعداد مقترحات عمل مفصلة للعمل بغية الشروع في عملية اعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة لجعلها أتم قدرة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى الدولي والتنمية على نحو شامل وفعال ، ولجعلها أكثر استجابة لمتطلبات أحكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وكذلك لمتطلبات أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

---

* يقدم وفد الهند مشروع القرار هذا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

واذ تشير أيضا الى قرارها ٣٢/ ١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، والذى قامت بمقتضاه ، في جملة أمور ، بتأييد النتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة المخصصة ،

واذ تشير أيضا الى قرارها ٣٣/ ٢٠٢ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، والذى طلبت فيه ، في جملة أمور ، اتخاذ اجراءات وتدابير معينة ضمن اطار تنفيذ النتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة المخصصة ،

واذ تؤكد من جديد أن عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة هي جزء لا يتجزأ من الجهود اللازمة لتأمين مشاركة البلدان النامية بصورة منصفة وكاملة وفعّالة في صياغة وتطبيق جميع ما يتخذ من مقررات داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

وقد نظرت في التقرير المرحلي للأمين العام عن سنة ١٩٧٩ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة (١)،

١ - تكرر تأكيد أن التنسيق فيما بين الوكالات ، على المستوى المشترك بين الأمانات ، ينبغي أن يهدف الى المساعدة بصورة فعّالة في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمقررات الحكومية الدولية ، وفي تنفيذ هذه المقررات ، وفي ترجمتها الى أنشطة برنامجية مكملة احداها للأخرى أو مشتركة ؛

٢ - تكرر كذلك تأكيد طلبها أن تعطي لجنة التنسيق الادارية الأولوية العليا في أعمالها الى المسائل الفنية ذات الأهمية الرئيسية لتنمية البلدان النامية وللتعاون الاقتصادى الدولي ، وأن تراعي جعل طريقة أدائها لأعمالها ونظم تقديم تقاريرها متوافقة مع شواغل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي وتوجيهاتهما وبرامج أعمالهما ؛

٣ - ترجو من لجنة التنسيق الادارية أن تقوم ، عند ضمان جعل تقاريرها تحليلية الطابع بدرجة أكبر ، بتوفير نهج واقتراحات بديلة ، كلما اقتضت الحاجة ذلك ، كيما تتدارسها فيها الهيئات الدولية الحكومية .

---

(١) E/1979/81 .